المحاضرة الثالثة: استقلال المغرب الأقصى 1956م

1- نفي الملك محمد الخامس وتداعياته.

2- إندلاع الكفاح المسلح في المغرب.

2-1 دوافع العمل المسلح.

2-2 صور من الكفاح المسلح خلال الخمسينيات.

3- مفاوضات إكس لبان أوت 1955م.

4- إستقلال المغرب الأقصى.

1- نفي الملك محمد الخامس وتداعياته:

على أثر تطورات الأزمة المغربية 1950-1951م وما تركته من تداعيات لم تكن في صالح الحماية الفرنسية في المغرب، ذلك مما جعلها تفكر في إزاحة الملك محمد الخامس نتيجة لتوجهاته الوطنية، ومساندته حزب الاستقلال، وقد مهدت الإقامة العامة لتبرير موقفها في خلع السلطان بأن توجهاته تشير إلى شق الشعب إلى قسمين، فضلا عن رفضه التوقيع على الظهائر الخاصة بالمشاريع الإصلاحية وعدم تنازله عن البعض سلطاته الحكومية، ومناوئته لفرنسا، لذلك يستحيل على أي إدارة فرنسية أن تتعامل معه، والسبيل الوحيد لضمان السلم والوحدة والتقدم هو إزاحته وإيجاد شخصية مغربية بديلة عنه وشنت السلطات الاستعمارية الفرنسية لحملة دعائية مضادة في الصحافة الفرنسية ضد السلطان محمد الخامس متهمة إياه بعرقلة الإصلاحات التي تهدف إلى تقديم المغرب واستعانت أيضا بعملائها المحليين وفي مقدمتهم التهامي الجلاوي وعبد الحي الكتاني، اللذين كان لهما نفوذ كبير في المغرب وكان الكتاني يعبئ الطرق الدينية ضد السلطان وحرب الاستقلال، فعقد مؤتمرا صحفيا في 04 أفريل 1953م جمع فيه شيوخ القبائل وزعماء الطرق الصوفية، كان الغرض إصدار بيان ضد السلطان، لإيهام الرأي العام بأن هناك هيئات دينية تعارض السلطان.

بينما كان الجلاوي يقوم بحملة ضد السلطان محمد الخامس بين شيوخ القبائل والعناصر الموالية في المناطق البربرية، وكان يرافقه في جولاته موظفون كبار من الفرنسيين واستطاع أن يحصل على تأييد من الباشوات وشيوخ القبائل بالإغراء والتهديد، وقد أقنعهم بالتوقع على عريضة تهاجم السلطان وحزب الاستقلال معا، وذكر أن عدد الموقعين يصل إلى 280 من الموالين له، بعد ذلك توجه التهامي الجلاوي إلى فرنسا ليعرض هذه الوثيقة على الحكومة الفرنسية لكي يدعم مخطط خلع السلطان الذي تخطط له الحكومة الفرنسية، وقد حضي استقبال الجلاوي بحفاوة كبيرة من قبل الحكومة الفرنسية وإلى جانب عبد الحي الكتاني والجلاوي كأدوات لتنفيذ خطة خلع السلطان يساندهم الموظفون الفرنسيون في المغرب، فقد شملت الخطة قسما من المغاربة العملاء كالسنوسي رئيس جامعة الغرف التجارية المغربية والهاشمي رئيس جامعة الغرف الفلاحية المغربية ودعما لتلك المحاولات المعارضة للسلطان والحركة الوطنية، أنشا رؤساء الأقاليم المغربية من الفرنسيين أحزابا سياسية صورية منها حزب الشعب المغربي بإشراف السيد عبد القادر الزمراني وحزب الاحرار برئاسة مولاي إدريس والحزب الفرنسي الراديكالي.

وركز جميع هؤلاء الفرنسيين والمغاربة نشاطهم على خلع السلطان محمد الخامس والقضاء على الحركة الوطنية ولم يكن هدف هذه الحملة خافيا على الجماهير المغربية والسلطان محمد الخامس، ففي 14 أفريل 1953م وجه السلطان رسالة إلى الحكومة الفرنسية إقترح فيها إجراء مفاوضات في باريس لدراسة الأوضاع المتدهورة في المغرب وكان رد فعل فرنسا أن المفاوضات يجب أن تكون في الرباط، وعلى ألا تمس معاهدة الحماية، وقد رفض السلطان ذلك مما زاد من حدة التوتر بين الإقامة والسلطان.

كما تجدر الإشارة إلى العريضة التي قدمها كبار القادة والعلماء ومُمثلوا الرأي العام والتي استنكروا فيها عريضة الجلاوي سلموها للسلطان وعبروا فيها عن ولائهم له والتي بلغ فيها عدد الموقعين 318 شخصا، وكان على رأسهم محمد العربي العلوي، إن هذا الموقف الوطني الجريء لعلماء المغرب وممثلي الرأي العام دفع الصحافة الاستعمارية إلى نفي وجود مؤامرة خلع السلطان محمد الخامس سواء من طرف الإقامة العامة الفرنسية أو من طرف الجلاوي والكتاني نفسه.

وبالرغم من ذلك فإن فصول المؤامرة استمرت من قبل الجلاوي والإقامة الفرنسية، ففي 13 أوت 1953م تجمع حوالي 12 ألف مواطن من البربر في مدينة مراكش بدعوة من الجلاوي وبتنسيق مسبق مع سلطات الحماية ورشحوا محمد بن عرفة عم السلطان محمد الخامس لتولي العرش. وتقدمت قوات استعمارية وحاصرت القصر السلطاني، وقام المقيم العام جيوم بمقابلة السلطان وأنذره بالعزل إن لم يوافق على ثلاث مطالب مؤكدا له أن الحكومة الفرنسية طلبت منه أن بإمكانها التدخل يتوقف بموافقته على المطالب الآتية:

1- المصادقة على المشاريع الفرنسية التي تهدف إلى تحقيق السيادة المشتركة من خلال مشاركة الفرنسيين في المجالس البلدية بنسبة 50% مع منحهم حق التصويت.

2- تنازل السلطان عن صلاحياته التي نصت عليها معاهدة الحماية لرئيس الوزراء.

3- إصدار بيان من السلطان يؤكد فيه عدم إختصاص هيئة الأمم المتحدة في النظر في القضية المغربية لكونها قضية ثنائية بين المغرب وفرنسا، لكن السلطان محمد الخامس رفض الموافقة على تلك المطالب التي حددتها الإقامة العامة الفرنسية، مما دفع جيوم إلى عقد اجتماع مع الجلاوي وبقية اتباعه، اتفقوا على تنصيب ابن عرفة إماما للمسلمين وتمت مبايعته في 16 أوت 1953م، وهذا يعني تجريد السلطان من نفوذه الديني، أما موقف الجماهير المغربية فقد اتسم بالرفض لهذا التصرف فقامت تظاهرة احتجاجية في مدينة مراكش في مساء

16 أوت 1953م بمجرد علمهم بالتطورات الجديدة (تعيين بن عرفة). ومن ثمّ امتدت التظاهرة إلى بقية المدن المغربية، وكذلك أُعلن الاضراب العام في كل أنحاء البلاد، وعلى أثرها تدخلت قوات الجيش الفرنسي واعتقلت أعداد كبيرة من المتظاهرين أغلبهم من عناصر حزب الاستقلال.

وفي يوم 17 أوت 1953م سافر المقيم جيوم إلى فرنسا على متن طائرة حربية للتداول مع حكومة باريس بشأن التدابير الواجب إتخاذها لتنفيذ خلع السلطان محمد الخامس.

وفي ظل هذه التطورات أصدر السلطان بيانا في يوم 18 أوت 1953م دعا فيه أبناء الشعب إلى ضرورة إلتزام الهدوء وعدم سفك الدماء، مؤكدا أن هذه الاضطرابات جاءت نتيجة تنصيب ابن عرفة زعيما دينيا للمغرب، وفي محاولة منه لتهدئة الأوضاع اضطر للموافقة على الشروط الفرنسية التي سبق أن رفضها إلا أن الإقامة الفرنسية والجلاوي وبقية المشاركين في الخطة كانوا قد عزموا على تنفيذ المخطط دون تراجع، وقد كانت المدن المغربية كافة بما فيها القصر السلطاني تحت سيطرة القوات الفرنسية والقبائل البربرية.

وفي 20 أوت 1953م توجه المقيم الفرنسي جيوم بعد عودته من باريس إلى القصر السلطاني برفقة مدير الأمن ومعه مجموعة مسلحة، وعندما استقبله السلطان طلب المقيم منه التنازل عن العرش، لكن حين رفض السلطان ذلك طلب جيوم من مدير الأمن إلقاء القبض عليه، فتقدم ضابطان فرنسيان وقادا السلطان إلى سيارة مصفحة، وبعد إلقاء القبض على ولديه الأميرين الحسن وعبد الله، نقل الثلاثة بسرعة إلى معسكر السويسي القريب من الرباط، وظلوا هناك في غرفة لحين تم نقلهم إلى منافهم في جزيرة كورسيكا.

كما قامت السلطات الفرنسية بتهديد العلماء بالسلاح من الذين لهم الحق في تحديد وتنصيب السلاطين لقيادة العرش العلوي، وفي 21 أوت 1953م، صادق العلماء على المراسيم الخاصة بإسناد العرش إلى محمد بن عرفة، وقد بارك المقيم العام الجيوم هذا التنصيب، لأنه سيكون فاتحة عهد جديد في العلاقة الفرنسية المغربية لصالح الإقامة الفرنسية، لان بن عرفة لن يسبب المشاكل كونه كبير السن، فضلا عن عدم معرفته بالأمور السياسية بشكل جديد وصادق ابن عرفة على عدد من المشاريع الإصلاحية التي ترسخ السيادة الفرنسية في الجهاز الإداري المغربي، ومنها ظهير 1 سبتمبر 1953م الذي أسند إلى الصدر الأعظم صلاحيات تنفيذية لرئاسة مجلس داخلي، ويضم هذا المجلس موظفين مغاربة وفرنسيين، وكان الفرنسيون هم المنفذون فيه. وفي 10 سبتمبر 1953م. صادق على ظهير آخر تحول بموجبه صلاحياته التشريعية لمجلس يتكون من 16 موظفا فرنسيا و14 موظفا مغربيا اختارتهم الإقامة العامة،

وكان للمجلس صلاحيات واسعة، إذ يسري قراره حتى لو رفضه السلطان، وصادق في 19 سبتمبر 1953م على إنشاء مجالس بلدية منتخبة في 18 منطقة، كان الفرنسيون متساوين فيها مع المغاربة، إن مصادقة ابن عرفة على هذه الظهائر حققت ما تطمح إليه سياسة الإقامة بتأكيد السيادة الفرنسية على الغرب، إذ مكنت المقيم العام من السيطرة على شؤون المغرب يسيرها كيفما يشاء، وتقديرا لهذه الخدمات التي قدمها ابن عرفة لفرنسا منحته الحكومة الفرنسية وساما مكافأة لتعزيز أواصر الصداقة معها.

وهكذا اعتقد الفرنسيون بأنهم بنفي السلطان وحل حزب الاستقلال وزج كوادره في السجون بشكل مستمر، وتكريم ابن عرفة، قد ثبتوا وجودهم ولا يوجد من يعارض سياستهم من أبناء المغرب.

2- إندلاع الكفاح المسلح في المغرب:

منذ الثلاثينات توقف العمل المسلح ضد المحتل سواء في منطقة الحماية الفرنسية أو في منطقة الحماية الاسبانية ليفسح المجال أمام العمل السياسي، والذي استمر إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الثانية، ليعود العمل المسلح من جديد نتيجة مجموعة من المتغيرات أو الدوافع:

2-1 دوافع العمل المسلح:

- تراجع مكانة فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وتحولها من قوة رئيسية في العلاقات الدولية إلى قوة ثانوية، وأصبح هذا الوضع الفرنسي يمثل شعورا لدى المغاربة بزوال هيبة فرنسا وقرب اضمحلال نفوذها في المغرب.

- موقف السلطان محمد بن يوسف من سلطات الحماية في أكثر من مناسبة عن استعداده للدفاع عن حقوق بلاده ومؤازرة الحركة الوطنية مما أكسبه شعبية كبرى لم يطمح للحصول عليها أسلافه القريبون في الحكم.

- عزل السلطان محمد بن يوسف ونفيه في أوت 1955م بمثابة أخر حلقة في مسلسل التصعيد الذي واجهت به الإقامة العامة السلطان والحركة الوطنية مما دعم الاتجاه الثوري داخل الحركة الوطنية الذي دعى إلى الكفاح المسلح وإعطائه الأولوية إلى جانب الكفاح السلمي وفي الحقيقة أثير نقاش كبير حول مسألة تبني حزب الاستقلال لحركة الكفاح المسلح في هذه الفترة أو عدم تبنيها لها، إلا أن الأرجح أن قيادة حزب الاستقلال لم تتحمس للعمل المسلح إلا بعد أن أصبح واقعا فرضته عليها الساحة الشعبية والقاعدة الحزبية التي لعبت دورا أساسيا في تفجير الوضع بعيدا عن القيادة، التي أدانت عملية قنبلة السوق المركزي لدى حاكم دائرة الدار

البيضاء بونيفاس، ومما يؤكد هذا الصراع كذلك التصريح الذي أدلى به عمر بن عبد الجليل في اجتماع سري للحرب بعد سلسلة من الأعمال الفدائية استهدفت بعض المتعاونين مع الحماية حيث قال "اليوم أنا متأكد أن المغرب سيتحرر لأنه يوجد في مغربنا رجال أقوياء يضربون بعنف لا نعرفهم نحن فبالأحرى كيف يعرفهم الاستعمار".

ومهما يكن من أمر فإن حركة الفداء المسلح قد ظهرت من جديد متوازية مع التطورات السياسية التي تشهدها البلاد بعد الحرب العالمية الثانية مدعومة بمتغيراتها الملخصة في:

- التغيير الجذري في مطالب الحركة الوطنية ومطالبتها بالاستقلال.
- التغيير الجذري والمعلن في موقف السلطان من الحماية والحركة الوطنية.
- سياسة التصعيد والقوة التي تبنتها الإقامة العامة في عهد المقيمين جوان وكيوم المدعومة بتحركات الخونة والمتعاونين مع الاستعمار.

2-2 صور من الكفاح المسلح خلال الخمسينات:

- الاصطدامات والموجهات التي كانت تقع بين الشعب وقوات الاحتلال أثناء المظاهرات التي حدثت بين الحين والآخر قبل 1953م، كما تعتبر البداية الخجولة للعمل المسلح ضد الوجود الأجنبي في هذه المرحلة، وقد عاصرتها بعض الأعمال الفردية كتلك العمليات التي قام بها كل من الحنصالي ومحمد سميحة عام 1951م.
- المظاهرات المختلفة التي شهدتها مختلف مناطق المغرب مثل مظاهرات وجدة 16- 17 أوت 1953م، ومظاهرات سيدي قاسم 1 أوت 1954م.
- انتفاضة سكان وادي ذم في 20 أوت 1955م، حيث أشعلوا النيران بالحي الأوروبي، وقتلوا كل الفرنسيين الذين كانوا به أثناء الهجوم الجماعي، وحطموا كل ما يمكن تحطيمه وتخريبه، واستهدفوا أهم المصالح الاقتصادية الحيوية العمومية منها أو الخاصة التابعة لسلطات الحماية والمعمرين بالمدينة وبالإضافة إلى مساكن الأوروبيين ثم كذلك إحراق واحدة من أكبر مطاحن الحبوب بالمغرب آنذاك والتي كانت تابعة لشركة "لندا" ويروي بعض الأفراد الذين شاركوا في إحراق المطحنة أنهم عثروا على مقادير مالية فألقوا بها في النيران، كما حاولوا التوجه نحو مكتب الدائرة الذي كان قد لجأ للإحتماء به عدد كبير من الفرنسيين قبل اكتساح المدينة، وقام المراقب المدني بتزويدهم بالأسلحة الضرورية للدفاع عن النفس والحيلولة دون وصول المنتفضين إلى مكتب الدائرة، وبالفعل تمكن الفرنسيون من قتل كل الذين حاولوا جاهدين اقتحام مكتب الدائرة فسقط المغاربة بالعشرات.

– قنبلة السوق المركزي 24 ديسمبر 1953م بالدار البيضاء وقد جاءت هذه العملية كرد فعل مباشر ضد نفي السلطان محمد الخامس وقد خلفت 19 من القتلى وعدد كبير من الجرحى وخسائر مادية، وقد اختارت المقاومة مناسبة حلول السنة الميلادية لتنفيذ العملية.

– تأسيس العديد من المنظمات الفدائية في مدينة الدار البيضاء مثل اليد السوداء 1952م، خلية درب كبير برئاسة الفقيه الزرهوني، المنظمة السرية 07 أفريل 1951م، منظمة الهلال الأسود بين عام 1951م–1952م، أبطال الاطلس 1954م، أبطال الحرية 1953م، المنظمة الحسينية 1952م.

– مظاهرة المشور يوم الجمعة 14 أوت 1953م بمراكش مثل حادثتا مسجد المواسين ومسجد الكتيبة حيث تم استعمال العنف ضد إماميها الذين تجرأو ذكرا اسم ابن عرفة في خطبة الجمعة واستعمل السلاح الأبيض ضد الإمام حيث تعرض لطعنات خنجر أحد المقاومين، وتمت إعتقالات في صفوف المقاومين وحكموا وعذبوا، أما مسجد الكتيبة الذي كان من المقرر أن يصلي صلاة الجمعة به ابن عرفة نفسه مع الكلاوي فقد كان مسرحا لأحداث دامية، خاصة وأن مقاومين منهم الصنهاجي والزرقطوني قدموا من الدار البيضاء لإغتيال السلطان البديل، إلا أن سلطات الحماية غيرت رأيها وأثنت ابن عرفة عن الصلاة بالكتيبة إحساسا منها أنه قد يلقى حتفه بهذا المسجد.

وجاء يوم 15 أوت 1953م وجاءت مظاهرة المشور، ففي هذا اليوم تظافرت فيه العقيدة الوطنية في نفوس المراكشيين بعدالة قضيتهم فهبت الحشود إلى ساحة المشور حاملين الهروات والعصي التي وجدوها أمام سوق الخضر قرب سور ميمون، وحاصروا دورية للبوليس التي كانت تجوب المشور، وطعن أحد المقاومين أحد أفراد هذه الدورية، وجاءت تعزيزات أخرى من رجال الشرطة والمخازنية وجنود الكوم، واستشهد في الساحة عدد من الشهداء وأصيب عدد من المتظاهرين بجروح متفاوتة الخطورة، وألقي القبض على بعض متزعمي المظاهرة، وأصدرت في حقهم أحكام تتراوح ما بين الإعدام والسجن المؤبد والسجن المحدد، ومن الشهداء الذين نفذت فيهم عقوبة الإعدام، الشهيدان رحال بن أحمد ومولاي علي لبيث، وقد فاق عدد المشاركين في هذه المظاهرة 6000 متظاهر من مراكش والقبائل المجاورة.

– أحداث أولاد الكرن 21 أوت 1953م بمراكش، حيث فرد عدد من المتظاهرين في أحداث المشور إلى دوار أولاد الكرن، وحدثت مواجهة دامية، حيث استعمل أهل القرية العصي

والمناجل والفؤوس والسلاح الأبيض وسقط قتلى وجرحى واعتقل عدد آخرو حوكموا بالسجن لمدة تتراوح ما بين 3 أشهر إلى 15 سنة سجنا.

– تأسيس عدة منظمات مسلحة بمدينة مراكش لضرب المصالح الاستعمارية مثل منظمة الشهيد محمد بلحاج البقال، ومنظمة الشهيد حمان الفطواكي، المنظمة الحسينية 1954م، منظمة جيش الاطلس 1954م.

– كما تأسس جيش التحرير بمراكش بواسطة السيد محمد بن حمو المسفيوي حيث نفذ جيش التحرير عدة عمليات عسكرية مثل الهجوم على مركز قيادة شيشاوة، والهجوم على مركز قيادة امزميز.

3– مفاوضات اكس ليبان أوت 1955م:

أدى انفجار الأوضاع السياسية في المغرب بعد نفي السلطان محمد الخامس 20 أون 1953م، جعلت فرنسا تلجئ إلى قبول المفاوضات أمام فشل كل الحلول ومنها فشل المواجهة العسكرية ضد المقاومة المغربية المسلحة، كما أثرت الظروف الدولية وأوضاع فرنسا في مستعمراتها، ومنها الهزيمة التي منيت بها في ديان بيان فوسنة 1954م، ومنح الاستقلال الداخلي لتونس واندلاع الثورة التحريرية المباركة في الجزائر 1954م.

وبدأ التنازل الفرنسي من خلال إجراءات الحكومة الفرنسية ومنها إعادة فتح الحوار مع قادة حرب الاستقلال وبالتجديد الذين أفرج عنهم عام 1954م، فتح الحوار مع قادة حرب الاستقلال يعد القوة القائدة للحركة الوطنية، ولكونه أقرب إلى سياسة التفاهم والاعتدال، للوصول إلى حل سلمي للقضية المغربية، ففي جوان 1955م أوصى جرانفال الحكومة الفرنسية على ضرورة خلع محمد بن عرفة، وإعادة الملك محمد الخامس لامتصاص غضب الشعب المغربي، إلا أنه واجه معارضة الجلاوي وأنصاره، كما عارضه المستوطنين الفرنسيون فأرغم على الاستقالة فحل أواخر أوت 1955م المقيم العام بيار بوايه ديلاتور.

كانت الأعمال المسلحة ضد المصالح الاستعمارية تزاد من يوم إلى آخر، في حين بدأت الصراعات والانشقاقات تزداد داخل صفوف الجلاوي وأنصاره كلها عوامل سرّعت بانطلاق المفاوضات.

انطلقت الاجتماعات في 22 أوت 1955م بمدينة اكس ليبان وكان الوفد الفرنسي المفاوض الذي حضر مناقشات اكس ليبان يتكون من إدغار فور رئيس حكومة، وأنطوان بيناي وزير الشؤون الخارجية والجنرال كوينغ وزير الدفاع، وروبير شومان وبيير جولي، بينما كان الوفد

المغربي يتشكل من 37 شخصية كان من بينهم مبارك البكاي والحاج محمد المقري إضافة إلى ممثلي الأحزاب عبد الرحيم بوعبيد ومحمد اليزيدي وعمر بن عبد الجليل والمهدي بن بركة من جانب حزب الاستقلال. وعبد القادر بن جلون وعبد الهادي بوطالب ومحمد الشرقاوي من طرف حزب الشورى والاستقلال إلى جانب شخصيات مقربة من السلطة الفرنسية مثل الجلاوي والقواد، حيث رفض الوطنيون حضورهم ورؤيتهم لأنهم عملاء فرنسا، فاضطرت فرنسا لإرجاع القواد الموالين للإقامة العامة إلى المغرب، فتمت الاجتماعات منفردة لذلك اكس ليبان لم يكن مؤتمرا لأنه لم يجتمع قط. وبعد الاجتماع خرج لقاء اكس ليبان بما يلي:

- خلع السلطان محمد بن عرفة، ويخلفه على العرش مجلس وصاية.
- نقل محمد بن يوسف إلى فرنسا عاجلا، مقابل امتناعه عن أي نشاط سياسي وأن يترك للمغاربة ليقرروا مستقبلهم كما يشاؤون.
- يعين مجل الوصاية حكومة اتحادية وطنية جديدة تضم ممثلي الحركات السياسية في المغرب.
- تفاوض الحكومة الجديدة فرنسا لبحث العلاقات السياسية والاستراتيجية والثقافية على أن تحتفظ فرنسا في المغرب بمركز على الدول الأخرى.
- تعترف فرنسا بأن المغرب دولة حرة ذات سيادة، ويوجه محمد بن يوسف نداء إلى مواطنيه ليوقفوا جميع أعمال العنف وليتعاونوا مع الفرنسيين.
- سمحت الحكومة الفرنسية في 31 أكتوبر 1955م للملك محمد الخامس بمغادرة منفاه في مدغشقر والتوجه إلى باريس لإجراء مفاوضات حول الاستقلال، حيث أقام في قصر هنري الرابع ساب جرمان، واستقبل الملك زواره من فرنسيين ومغاربة في مركز اقامته، وكان من بينهم التهامي الكلاوي الذي طلب التوبة والغفران من الملك، فأعلن الملك مسامحته.

عقد الجلاوي مؤتمرا صحفيا في الرباط يوم 25 أكتوبر 1955م، وأعلن فيه أن المغرب له ملك واحد هو محمد الخامس، وأنه مدين لهذا الملك ومبايع له، وطلب من الحكومة الفرنسية أن تعيد الملك محمد الخامس إلى عرشه.

4- استقلال المغرب الأقصى 1956م:

نشرت الصحافة الفرنسية منذ 6 نوفمبر 1955م التصريح المشترك لوزير الشؤون الخارجية وسلطان المغرب على أثر إنتهاء المحادثات التي جرت بينهما في قصر لاسيل سان كلو، وفيها يلي نص التصريح:

"لقد جرى اجتماع بين جلالة السلطان سيدي محمد بن يوسف، والرئيس أنطوان بيناي وزير الخارجية في 6 نوفمبر بقصر لاسيل سان كلو.

عرض الرئيس بيناي المبادئ العامة السياسية الحكومة الفرنسية، والتي صودق عليها خلال البلاغ الصادر عن مجلس الوزراء في 5 نوفمبر.

وأكد جلالة السلطان موافقته على هذه المبادئ، وفي انتظار عودته إلى الرباط وباتفاق مع الحكومة الفرنسية كلف مجلس العرش الذي أنشئ في 17 أكتوبر 1955م، واستقال من مهامه في 3 نوفمبر 1955م أن يستمر في تدبير شؤون المملكة.

لقد أكد جلالة السلطان عزمه على تشكيل حكومة مغربية للتسيير والتفاوض تمثل فيها مختلف التيارات الرأي العام المغربي.

إن المهمة الأساسية لهذه الحكومة هي الانكباب على إعداد الإصلاحات المؤسساتية التي تجعل من المغرب دولة ديموقراطية، وملكية دستورية، وكذلك السهر إلى جانب فرنسا على المفاوضات التي ستقود البلاد إلى الاستقلال، وإلى اتفاقات مع فرنسا تضمن علاقات مستديمة في إطار المصالح المشتركة التي سيحددها ووافق عليها عن طواعية.

لقد أكد جلالة سلطان المغرب، والرئيس بنياي اتفاقهما على أن فرنسا، والمغرب يبنيان معا – دون تدخل الغير – مستقبلهما المشترك، وسيضمنان حقوقهما، وذلك مع احترام الوضع الناتج عن المعاهدات المبرمة مع القوات الأجنبية".

عاد محمد الخامس إلى الرباط يوم 16 نوفمبر 1955م رفقة أسرته، حيث كانت هناك جمع كبير من المغاربة في استقباله، وكان يوم 18 نوفمبر يوافق عيد العرش الذي كان المغرب يحتفل به احتفالات ضخمة، وكان مناسبة يخطب فيها الملك خطبة يعبر فيها عن سياسته نحو البلاد، وما يتطلبه من حرية البلاد واستقلالها، ولم يصرح بكلمة الاستقلال ماورد في الخطاب ما يلي:

– الاشراف على الحكم البلاد.

– قيام هيئة ديموقراطية على أساس انتخابات حرة تتولى حكم البلاد، على أن يراعي فيها الفصل بين السلطات الدستورية في دولة ملكية ديموقراطية، تحفظ فيها حرية الأفراد والأديان.

– تتولى الحكومة الجديدة إجراء مفاوضات مع فرنسا لإنهاء الحماية الفرنسية، وعقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة الحماية عام 1912م، تواعي الوضع الجديد في المغرب بروح التفاهم، والتعاون المستمر بين فرنسا، والمغرب، تشكلت الحكومة برئاسة مبارك البكاي، يوم 7 ديسمبر

1955م، وهي التي دخلت في مفاوضات مع فرنسا، وكانت هذه الحكومة تحمل اسم حكومة الاتحاد الوطني، لأنها تألفت من تسع وزراء من حزب الاستقلال، وستة وزراء من حزب الشورى والاستقلال، وستة وزراء مستقلين، وسميت هذه الحكومة أيضا حكومة المفاوضات، حيث قادت هذه الحكومة برئاسة البكاي مفاوضات الاستقلال، رفض المغرب أيه مرحلة انتقالية من عهد الحماية إلى الاستقلال التام، أي رفض إقامة أي حكم ذاتي مؤقت يمهد للوصول للاستقلال، وعلى هذا الأساس أعلنت فرنسا اعترافها بالاستقلال في اتفاقية 2 مارس 1956م.

مضت اتفاقية الاستقلال على ما يلي:

– إنهاء اتفاقية الحماية التي لم تعد صالحة، وهي المعاهدة التي فرضت على المغرب عام 1912م.

– اعتراف فرنسا باستقلال المغرب الذي يستوجب إنشاء تمثيل خارجي، وجيش وطني.

– تأكيد وحدة التراب المغربي، واحترام هذه الوحدة المضمونة بحكم المعاهدات الدولية، والعمل على احترامها.

– فرنسا والمغرب دولتان متساويتان، وذاتا سيادة تقومان بإبرام اتفاقيات جديدة تحدد العلاقات بين البلدين في ميادين مصالحهما المشتركة، وتنظيم تعاونهما على أساس الحرية، والمساواة، وخصوصا في شؤون الدفاع، والعلاقات الخارجية، والاقتصاد، والثقافة، وتضمن حقوق الفرنسيون المقيمين في المغرب وحرياتهم، حقوق المغاربة المقيمين في فرنسا وحرياتهم، وذلك في حدود احترام سيادة البلدين.

أما المسؤولون الإسبان الذين فوجئوا وثاروا لإشباع الامتيازات التي تم انتزاعها في منطقة الحماية الفرنسية سابقا، فقد أعلنوا أنهم سيقودون المغاربة في منطقتهم تدريجيا نحو الاستقلال الذاتي، وقد صرح الجنرال فرانكو يوم 16 ديسمبر 1955م، أنه لا يمكن القبول بأساليب الحكومة الفرنسية المتمثلة في إدخال مناهج مضرة للديموقراطية غير عضوية إلى المغرب.

سارع فرانكو إلى دعوة الملك محمد الخامس إلى زيارة مدريد، وتمت الزيارة في 04 أفريل 1956م، فاضطرت حكومة مدريد إلى توقيع بروتكول 7 أفريل 1956م، والذي ينص على:

– ترى الحكومة الاسبانية، وجلالة محمد الخامس ملك المغرب أن النظام المطبق في المغرب 1912م لا يتلاءم مع الحقائق الواقعية، وتعلن أن الاتفاقية الموقع عليها في مدريد 27 نوفمبر 1912م لم تبق صالحة لأن تسير على مقتضاها في المستقبل العلاقات الاسبانية المغربية.

– أن الحكومة الاسبانية تعترف باستقلال المغرب الذي أعلنه جلالة السلطان محمد الخامس، وسيادته التامة بكل ما تقضيه هذه السيادة، وضمن ذلك حق الايالة الشريفة في أن تتوفر على دبلوماسية خاصة، وجيش خاص، وتعيد تأييد عزمها على احترام الوحدة الترابية للأيالة المغربية تلك الوحدة التي تتضمنها الأوفاق الدولية لكي تصبح تلك الوحدة الترابية أمرا واقعيا ملموسا، وتتعهد الحكومة الاسبانية كذلك بإمداد جلالة السلطان بكل الاعانة التي قد يعترف بكونها ضرورية بإتقان مشترك، وخصوصا فيما يخص العلاقات الخارجية، والدفاع.

– المفاوضات المفتوحة في مدريد بين الحكومة الاسبانية، وجلالة محمد الخامس ترمي إلى إبرام أوفاق جديدة بين الفريقين، وبما أن هذين الطرفين يتمتعان بالسيادة، والمساواة، وأن الاتفاق يرمي إلى تحديد التعاون الحر بين الاثنين فيما يرجع لمصالحهما المشتركة، فإن هذه الأوفاق تضمن كذلك في دائرة الروح الودية الخاصة المشار لها أعلاه حريات وحقوق الاسبانيين القاطنين بالمغرب، والمقاربة القاطنين بإسبانيا، وذلك في الميادين الاقتصادي، والاجتماعي على أساس التكافل بين الدولتين، واحترام سيادتها.

بعد ابرام الاتفاقية المغربية الاسبانية، تعزز استقلال المغرب من الناحية الدولية بعدما ألغيت حكومة المنطقة الشمالية في 08 أفريل 1956، كما وافقت الدول التي تتولى إدارة طنجة بتاريخ 20 أكتوبر 1956م، وهي بلجيكا، اسبانيا، الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، بريطانيا، على إلغاء نظامها الدولي، ووضعها تحت سيادة المغرب، وفي شهر نوفمبر 1956م قررت الجمعية العامة بناءا على توصية مجلس الأمن قبول عضوية المغرب بالأمم المتحدة.

أهم المصادر والمراجع:

- مؤيد محمود المشهداني، تطورات الأنظمة السياسية الثانية في المغرب، مجلة سر من رأى، المجلد 7، العدد 25، السنة السابعة، أفريل 2011 بغداد.
- عبد الرحيم الورديغي، المقاومة المغربية ضد الحماية الفرنسية 1952م – 1956م، دار ابن خلدون، ط2، الرباط، 1982.
- محمد على داهش، دراسات الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب، دمشق، 2004.
- عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى بناء الجدار السادس في الصحراء، مطبعة الرسالة 22، الرباط، 1987.
- علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، المطبعة العالمية، القاهرة، 1956.
- عبد الهادي التازي، الموجز في تاريخ العلاقات الدولية للملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 1985.
- مصطفى العلوي، الأغلبية الصامتة، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1970م.
- أحمد أزكروز، أضواء على تاريخ الكفاح الوطني من أجل الاستقلال بمراكش، المقاومة المغربية والتجليات.

الأسئلة التقويمية:

- بين أثر الثورة الجزائرية على القضية المغربية؟
- بين دور الكفاح المسلح في تسريع المفاوضات؟
- فسر استدعاء السلطات الفرنسية الملك محمد الخامس من المنفى؟